

كليات في علم الرجال

[458] " إذا وردت رواية عن محمد بن يعقوب عن محمد بن إسماعيل ففي صحتها قولان. فان في لقائه له إشكالا فتقف الرواية بجهالة الواسطة بينهما وإن كانا مرضيين معظمين " (1). وظاهر هذا الكلام أنه ابن بزيغ، كما قال صاحب المنتقى وناقش فيه بأن الكليني أجل من أن ينسب إليه هذا التدليس الفاحش (2). ولو سلمنا كون الرجل هو محمد بن إسماعيل النيسابوري فهل يحكم بصحة حديثه لكونه ثقة أو يحكم بجسسه أو ضعفه لكونه مجهول الحال. قال صاحب المعالم: " ويقوى في خاطري إدخال الحديث المشتمل عليه في قسم الحسن ". وذكر الكليني أنه الثقة الامامي الجليل والعالم النبيل واستشهد لقوله تارة باكثر الكليني في الكافي من الرواية عنه، حتى قيل إنه روى عنه ما يزيد على خمسمائة حديث، واخرى باستظهار كون الرجل من مشايخ إجازة الكليني. فحينئذ يكون حديثه صحيحا، كما جرى عليه المحقق الداماد والفاضل البحراني. وفي مقابله جماعة من الاعاظم كالمجلسي الثاني وصاحب المدارك والتفرشي. ولهذا الفريق أيضا دلائل وشواهد عديدة، ذكرها العلامة الكليني في المقصد الثالث من كتابه (3). الفائدة السابعة ذكر العلامة في الفائدة التاسعة من " الخلاصة " وابن داود في رجاله أنه قد يغلط جماعة في الاسناد من إبراهيم بن هاشم إلى حماد بن عيسى. فيتوهمونه حماد بن عثمان وهو غلط فإن إبراهيم بن هاشم لم يلق حماد بن عثمان، بل حماد بن عيسى (4). (1) الرجال لابن داود: الصفحة 170 199. (2) منتقى الجمان: ج 1، الصفحة 45. (3) سماء المقال: ج 1، الصفحة 170 199. (4) الخلاصة: الرجال لابن داود: الفائدة الرابعة الصفحة 281، 307. [*]